



الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٢٠

الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١١/٤٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس
السيد أوتولي (بوتسوانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/62/1)

والسلام، والفقر والرخاء، والقسر والتعاون، والإرهاب
والتعصب. ولا يستطيع العالم - بدوله وشعوبه على حد
سواء - أن يتصدى بفعالية لتلك التحديات ويغتني الفرص
المتاحة إلا إذا عمل بشكل جماعي وتعاوني داخل المنظمة
العالمية الوحيدة، ألا وهي الأمم المتحدة. ولدى المنظمة
العالمية الولائية والعضوية والآليات اللازمة لتعزيز تعددية
الأطراف التعاونية التي لا غنى عنها من أجل تحقيق السلام
والرخاء، والبقاء في فجر القرن الحادي والعشرين. ومع
ذلك، من الواضح تماما أن الأمم المتحدة لم تتمكن حتى الآن
من التصدي بفعالية للتحديات أو من اغتنام الفرص.

ولم تتحقق بعد الطاقات الكاملة للمنظمة.

ولإعمال تلك الطاقات، يجب على الدول الأعضاء
أن توفق بين رؤاها المتضاربة حول أغراض ووظائف الأمم
المتحدة. وليست المنظمة أداة لخدمة الأهداف والمصالح
الانفرادية لأي دولة. كما أنها ليست آلية لتطبيق نظام تهيمن
عليه الأقلية في العلاقات الدولية المتعددة الأقطاب. إن الأمم
المتحدة، كما يتوخاها الميثاق، ملتقى وأداة لتعزيز التعاون
المتعدد الأطراف بصفته وسيلة لتعزيز السلام والأمن وتحقيق

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء

أن الأمين العام قدم أول تقرير سنوي له (A/62/1) إلى
الجمعية العامة في الجلسة العامة ٤، بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٧.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يود

وفد باكستان أن يعرب عن تقديره للأمين العام بمناسبة تقديم
أول تقرير سنوي له (A/62/1) عن أعمال المنظمة. وقد
أعربنا في المناقشة العامة عن موقفنا إزاء القضايا الموضوعية
التي تناولها التقرير. واليوم، أود أن أركز على الدور الذي
تضطلع به الأمم المتحدة نفسها في العلاقات الدولية الحالية.

إننا نعيش في عالم آخذ في العولمة والتكافل بشكل

متزايد - عالم تواجهه تحديات معقدة وكذلك فرص الحرب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وهذا النهج بوصفهما من أجدى الأمور. وكما أوصى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، ينبغي أن نواصل العمل على أساس التقدم الذي أحرز في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

وفي الوقت ذاته، يجب أن تؤكد الجمعية العامة على سلطتها بموجب الميثاق، بما في ذلك تناول مسألة السلام والأمن في المجالات التي لا يريد أو لا يستطيع مجلس الأمن تناولها. وتقتصر باكستان عدة خطوات عملية لتمكين الجمعية العامة. ونأمل في أن نؤمن دعماً واسعاً لتلك المقترحات خلال الدورة الحالية، ولا سيما من جانب الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويبدو من الجلي أيضاً أننا نستطيع أن نعزز بشكل كبير الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات وحل المنازعات. ويوفر الفصل السادس من الميثاق نطاقاً واسعاً يسمح لمجلس الأمن وللجمعية العامة وللأمين العام ولحكماء العدل الدولية بالتوصل إلى حلول لمختلف الصراعات والمنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء عن طريق آليات المصالحة والوساطة والتحكيم والمساعي الحميدة. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بذلك الدور بوصفه التزاماً عليها، وليس مجاملة لواحد أو أكثر من أطراف النزاع. وفي ذلك السياق، نؤيد رغبة الأمين العام في تعزيز إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة.

ومن الممكن أيضاً منع نشوب الصراعات وتكرار وقوعها بتعزيز لجنة بناء السلام المنشأة حديثاً. وبالرغم من أن اللجنة قد حققت بداية جيدة فيما يتعلق ببيرونيدي وسيراليون، فإن باكستان تشعر بالإحباط لأن كامل طاقات اللجنة ما زال مقيداً، ولا سيما في قيام بعض الأعضاء

مستوى أفضل للحياة في جو من الحرية أفسح لجميع الشعوب. ولقد أنشئت المنظمة من أجل جميع الدول الأعضاء فيها وجميع شعوبها. ويجب أن تستجيب لمصالح تلك الدول والشعوب، وأن تعبر عن أهدافها وطموحاتها.

ومن منظور الأغلبية من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، يتمثل القصور الوحيد للأمم المتحدة في معالجة القضايا بصورة متفاوتة، بتلبية مصالح وحساسيات الدول العظمى وتجاهل مصالح وحساسيات البلدان الصغيرة. ويبدو عدم المساواة في المعاملة واضحة بصفة خاصة في ميدان السلام والأمن. ويتجلى ذلك في الشرق الأوسط، حيث لا يتم التعبير عن آراء أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سواء في قرارات مجلس الأمن أو في الإعلانات الصادرة عن الأمانة العامة. ويبدو ذلك جلياً أيضاً في حذف أية إشارة، في التقرير السنوي، إلى المنطقة المضطربة في جنوب آسيا وفي النزاع المحوري حول جامو وكشمير الذي ابتليت به العلاقات في تلك المنطقة على مدى ستة عقود. كما يتجلى ذلك في النهج أحادي الجانب الذي تتبعه الأمم المتحدة بالنسبة إلى القضايا من قبيل نزع السلاح وعدم الانتشار وكذلك حقوق الإنسان.

ولضمان تحقيق أكبر قدر من الإنصاف، يبدو من الأساسي أن نعيد التوازن في القوى في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة. فينبغي أن يقصر مجلس الأمن دوره على الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ولا يتعدى على وظائف الأجهزة الأخرى. وينبغي أن تتسم إجراءاته وأعماله بالانفتاح والشفافية. كما ينبغي أن يكون تكوينه أكثر تمثيلاً للعضوية العامة، الذي يكون مجلس الأمن مسؤولاً أمامها في نهاية المطاف. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن التوصية الرئيسية لتقارير الميسرين المقدمة في العام الماضي تمثلت في اتخاذ نهج وسط، بوصفه حلاً توافقياً، بهدف كسر الجمود في عملية إصلاح مجلس الأمن. ونؤيد ذلك الرأي

رفض الدول الكبرى نزع سلاحها، وإهمال الشواغل الأمنية للدول الأخرى، وتطبيق معايير تمييزية على مختلف الدول. ونتيجة لذلك، قد تشهد منطقة جنوب آسيا على وجه الخصوص تصعيدا لسباق للتسلح ما لم يتم تجنب هذا النهج التمييزي. واقترحت باكستان عقد مؤتمر دولي للتوصل إلى توافق جديد ومتوازن في الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشجع الأمين العام على بحث إمكانية عقد مثل هذا المؤتمر.

إلى جانب السلم والأمن، لدى الأمم المتحدة دور رئيسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بموجب الميثاق. ويسرنا أن الأمين العام قد أعطى أولوية كبرى لجدول أعمال التنمية. ونحن نعتقد أن الدور الإنمائي للأمم المتحدة في عالمنا المترابط والمعلوم أصبح أكثر ضرورة من أي وقت مضى. ولدور الأمم المتحدة هذا ثلاثة أبعاد، أولها رسم السياسات العامة والتفاوض على القواعد والاتفاقات والالتزامات، وثانيها التعاون الإنمائي، بما في ذلك أنشطة منظومة الأمم المتحدة التنفيذية في مجال التنمية؛ وثالثها رصد وتنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها.

في المناقشات العامة التي ستجرى في اللجنة الثانية، ستطرح باكستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين سلسلة من الإجراءات المقترحة للنهوض بجدول أعمال التنمية.

وكان مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ قد أعلن اعتبار حقوق الإنسان الدعامة الثالثة للأمم المتحدة. ولا يمكن لهذه الدعامة أن تكون قوية إلا إذا كانت الدعامتان الأخريان، الأمن والتنمية، بنفس القوة، واستبدال لجنة حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان لم يغير ثقافة المواجهة السياسية التي ابتلي بها هذا الميدان. وهناك أمل في أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة من القرارات المتعلقة بجدول أعمال وإجراءات عمل المجلس الجديد قد يؤدي إلى نهج أكثر

الدائمين في مجلس الأمن بالدفاع عن سلطاتهم، وفي اتباع نهج سطحي إلى حد ما من جانب البعض الذي يتصور لجنة بناء السلام أنها مجرد آلية أخرى من مقدمات التبرعات ومتلقيها.

وفي السنوات الأخيرة، بزغ بناء السلام بوصفه قصة نجاح للأمم المتحدة. وتعرب باكستان، باعتبارها من أكبر البلدان المساهمة بقوات في الأمم المتحدة، عن ارتياحها الخاص بذلك النجاح. وهناك الآن طفرة في الطلب على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة؛ ولكن مع نشر ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام بالفعل، يمكن أن تواجه الأمم المتحدة قريبا مشاكل صعبة تتعلق بالقدرية على الاستجابة للطلبات الجديدة على حفظة السلام. ويجب أن تظل الأمم المتحدة أيضا على حذر في الالتزام بوزع حفظة السلام في الحالات التي قد لا يوجد فيها أي سلام تحافظ عليه. كما ينبغي ألا تصبح الأمم المتحدة أداة للتدخل الأجنبي غير المرغوب في الشؤون الداخلية للدول.

وينشعب العديد من الصراعات والمنازعات، وخاصة فيما بين الدول، من سياسات الندرة. فالفقر والجوع يؤديان إلى زيادة تفاقم الخلافات السياسية والعرقية والدينية وإشعال هذه الخلافات. ويتسبب الفقر المتزايد في انتشار الحروب في البلدان النامية، بقدر ما يسببه الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتهريب الأسلحة. وينبغي أن يتم التركيز بشكل أكبر على دور التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفه نهجا فعالا من حيث التكلفة لمنع نشوب الصراعات وتخفيف حدة التوترات داخل أكثر الدول ضعفا وفيما بينها. كما ينبغي تفويض المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتلك الولاية.

ويجب أن تستعيد الأمم المتحدة مصداقيتها في السعي لمنع الانتشار ونزع السلاح. ولقد تبدد توافق الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، ويعود ذلك بشكل خاص إلى

واضحة ومقترحات طموحة للتعامل مع الأوضاع الدولية في إطار يعزز مصداقية العمل المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة.

أود أن أبدأ بالخروج عن النص المكتوب لتأييد ما ذكره سعادة سفير باكستان الآن حول أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات المزمنة وعدم الاكتفاء بالتعامل مع هذه القضايا خارج إطار المنظمة، وخاصة النزاع العربي الإسرائيلي.

نتفق جميعاً مع الأمين العام في توجيهه بأن الإصلاح ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة تهدف إلى المساعدة على تجاوز العقبات التي تعترض تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من أهداف. كما تثمن مصر أيضاً توجه الأمين العام بالتركيز على تنفيذ الالتزامات الدولية، خاصة ما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى نحو يولي للقارة الأفريقية الأولوية التي تستحقها في عمل الأمم المتحدة لتحقيق ذلك، كونها القارة الوحيدة التي لا تزال بعيدة عن تحقيق معظم هذه الأهداف. وعليه، فنحن نتطلع إلى أن يترجم الأمين العام هذه التوجهات بتقديم مقترحات محددة إلى الجمعية العامة.

ويقودني هذا إلى التأكيد على محورية تقدم الأمين العام باقتراحات في جميع مجالات التنمية، وعلى رأسها التنمية الاجتماعية التي لم تحظ بالقدر الكافي من التقييم في تقرير الأمين العام. فمن المعروف أن قضايا الصحة، والتعليم، والتشغيل يقابلها انتشار الأمراض والأوبئة، والبطالة والهجرة، وأن النجاح أو الإخفاق فيها هو محصلة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية. ويتطلب ذلك من الأمم المتحدة العمل على حشد الدعم اللازم من المجتمع الدولي لخلق بيئة دولية مؤاتية وداعمة لجهود الدول النامية في تحقيق أهداف الألفية، التي تشكل فيها ملفات التجارة، وإلغاء الديون، وتمويل

موضوعية وحكمة تجاه حقوق الإنسان وتهيئة المناخ وأساليب العمل لضمان تحقيق نتائج إيجابية في عمل المجلس. وسيكون من سخرية القدر في الواقع إذا قدر لمن اقترحوا إنشاء هذا المجلس أن يهملوه الآن ويرفضوه. وفي الوقت نفسه، يجب تذكير مفوضية حقوق الإنسان بأنها جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة وليست كيانا مستقلاً. ويجب استعراض برنامج عملها والتوظيف فيها وعملاتها والموافقة عليها من مجلس حقوق الإنسان قبل تقديمها إلى الجمعية العامة.

وأخيراً، تحتاج الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضاً إلى الاستعراض والتجديد والإصلاح. ولقد أيدنا مختلف مقترحات إصلاح الأمم المتحدة التي طرحت في السنوات الأخيرة تأييداً واسع النطاق. ونحن على استعداد للنظر في إجراء مزيد من الإصلاحات في مجالات المشتريات والمساءلة وإقامة العدل وتخطيط موارد المؤسسات والموارد البشرية. ومع ذلك، لا بد من القول إنه لا يمكننا أن نتوقع من الأمانة العامة أن تنهض بالمسؤوليات الإضافية التي يتم إسنادها إليها في حين تصر الدول الأعضاء في الوقت نفسه على عدم زيادة ميزانية الأمم المتحدة. فينبغي أن تتناسب الموارد المقدمة إلى الأمم المتحدة مع ولايتها، وليس العكس.

ونعتقد أنه لكي تكون الإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة فعالة حقاً، ينبغي إجراؤها برؤية استراتيجية وبطريقة شاملة. ومبادرة الدول الأربع، بما في ذلك توصيات تقريرها، تقدم نهجاً يمكن أن يبشر بالخير لهذا الإصلاح الشامل والاستراتيجي لإدارة وتنظيم الأمم المتحدة.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بالإعراب

عن تقدير وفد مصر للتقرير الأول الذي يتقدم به الأمين العام بان كي - مون عن عمل المنظمة منذ أن تولي مهام منصبه الجديد، وأن أهنته على ما اتسم به التقرير من تقديرات

ووفد مصر يدعم جهود الأمم المتحدة في مجال توفير مساعدات الإغاثة للمتضررين من الكوارث الطبيعية، كما تسهم مصر في دعم صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ منذ نشأته، إلى جانب مساعداتها لصندوق بناء السلام. ويشكل الصندوقان نموذجا لنجاح المجتمع الدولي في التعامل المشترك لخدمة الإنسانية، وهو الأمر الواجب الحفاظ والبناء عليه من أجل تحقيق المزيد من النجاحات في المجالات الأخرى.

ولتحقيق النتيجة المرجوة من الإصلاح، من الضروري أن تلتزم الأمانة العامة للمنظمة بالحيادية والشفافية وقواعد المساءلة، وأن تتجنب الدفع بالمواقف الخلافية على أنها من المواقف المتفق عليها، خاصة في مسائل مثل مسؤولية الحماية، التي قررنا في وثيقة اجتماع القمة لعام ٢٠٠٥ أن الجمعية العامة ستستمر في مناقشتها، والتي تقتصر على مسؤولية الحكومات والدول عن حماية مواطنيها، بدون الزج بمسؤولية المجتمع الدولي عن حماية الشعوب من حكوماتها، الذي يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية. ولدى مناقشتنا لهذا الموضوع، لا بد أن يبقى الهدف هو تعزيز دور المنظمة في تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل هذا العام بمرور ستين عاما على إصداره، وتنفيذ اتفاقيات جنيف، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة، وهو ما يشكل بالنسبة لنا الركيزة الأساسية لمسؤولية الحماية الواجبة على المجتمع الدولي في أي بلد محتل أو تتواجد به قوات أجنبية تحت أي مسمى، عن حماية الشعوب تحت الاحتلال من بطش المحتل.

أما في مجال حفظ وبناء السلام، فإننا ندعم جميع جهود المنظمة لبناء قدراتها في مجال الوساطة لتخفيف حدة الاحتقان في العلاقات السياسية، التي قد تؤدي إلى نزاعات، سواء داخل الدول أو فيما بينها، مما يدعم من دور المنظمة

التنمية محاور رئيسية. ومصر، باعتبارها من الدول المتوسطة الدخل، ترى ضرورة أن تستمر هذه القضايا جميعا في بؤرة اهتمام المنظمة، حيث يتواجد في الدول المتوسطة الدخل أكبر عدد من الفقراء على مستوى العالم، مما يتعين معه مساعدتها اقتصاديا واجتماعيا لتصبح قاطرات للنمو في محيطها الإقليمي.

ويتطلب ذلك تنفيذ ما ورد في التقرير من ضمان قيام المانحين بالوفاء بتعهداتهم التي قدموها في مؤتمرات قمة مونيتري وغلين إيغلز وهايليغندام فيما يتعلق بمساعدات التنمية الرسمية، سواء الخاصة بالقارة الأفريقية، أو تلك المتعلقة بمقاومة الأمراض، وعلى رأسها الإيدز والمalaria، إلى جانب تنفيذ ما اقترحه الأمين العام بشأن توفير المانحين بيانات وافية للدول المتلقية للمساعدات خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وإلى عام ٢٠١٠ حول حجم الزيادة التي سيتمكن تخصيصها لها حتى يمكنها إعداد ميزانياتها ومشروعاتها التنموية. ويهمننا التعرف على اقتراحات الأمين العام، بما في ذلك إمكانية إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ ذلك.

من ناحية أخرى، فقد أظهر الاجتماع رفيع المستوى بشأن تغير المناخ الأهمية المتزايدة التي يوليها المجتمع الدولي لتلك القضية وانعكاساتها السلبية على بلدان العالم النامي، والتي تتطلب، حسبما ورد في التقرير تضافر جهود المجتمع الدولي للحد من الظواهر المرتبطة بتغير المناخ، من خلال الالتزام بمقررات مؤتمر قمة الأرض وجوهانسبرغ، المرتكزة على الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، وهو ما يجب علينا استثماره لتعزيز دور الأمم المتحدة في تنفيذ الولايات التي تقررها الدول الأعضاء، وليس في إعادة تفسيرها، أو في إحداث تغيير في أولويات عمل المنظمة دون الرجوع إلى الدول الأعضاء، وبما يضمن المشاركة الواسعة في اتخاذ القرار والتنفيذ والمتابعة حفاظا على الديمقراطية في صنع القرار الدولي، التي تمثل الأمم المتحدة أهم معاقلها.

العام، إلى أن الترتيبات الانتقالية قد تكون الحل التوافقي لإحراز تقدم في موضوع توسيع المجلس، فلم تتفق الدول الأعضاء على هذا التوجه بعد، حيث تضمنت تقارير الميسرين المشار إليها جميعاً مقترحات الإصلاح المقدمة من مختلف الأطراف. وما زالت الدول الأعضاء في انتظار تقدم دولة أو مجموعة من الدول بمشروع قرار يعكس هذا التوجه أو أي توجه آخر. وستنظر مصر في أي اقتراحات، من منطلق تحقيقها لطموحات القارة الأفريقية، التي ما زالت وستظل متمسكة بتوافق أوزولويني بجميع عناصره، التي تشكل كلا غير قابل للتجزئة وغير قابل للتنازل عن أي من أجزائه، وخاصة تمتع الأعضاء الدائمين الجدد بحق النقض (الفيتو).

ومن نفس المنطلق، أود أن أرحب بتوجه الأمين العام للتغلب على الصعاب التي تحول دون قيام الأمم المتحدة بدور حيوي ورئيسي في مجال نزع السلاح، ويتطلع وفد مصر إلى تقدم الأمين العام بمقترحات محددة لتنفيذ دور المنظمة في هذا الصدد، خاصة بعد أن ساندنا مقترحه لتحويل منصب وكيل الأمين العام إلى منصب الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، حتى نتغلب على حالة الجمود في نزع السلاح النووي والتقليدي، ونتصدى لظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما يترتب على حالة الجمود الحالية من آثار سلبية على السلم والأمن الدوليين.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئ السيد سرجان كيريم، رئيس الجمعية العامة، على الطريقة الفعالة والملائمة التي يقود بها مناقشات الجمعية وأنشطتها. كما أود أن أشكر الأمين العام على إعداد وتقديم تقريره عن أعمال المنظمة (A/62/1) وأن أشيد به على العمل الذي أنجزه منذ بدأت ولايته.

في صون السلم والأمن الدوليين. وإذا كنا دعمنا بقوة اقتراحات الأمين العام لإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام في المنظمة، ولتحقيق أقصى قدر من الفاعلية لتواحد الأمم المتحدة في مواقع النزاعات، فإننا لا نرحب بالمبادرات المطروحة للتدخل في إصلاح القطاع الأمني ونظم الأمن في الدول، باعتبارها أمورا نرى أنها خاضعة لسيادة الدول ودساتيرها الوطنية.

وإذا كنا بصدد الحديث عن احترام سيادة الدول والأطر المؤسسية الدولية، فإننا نرحب بجهود الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها في مجال حماية حقوق الإنسان في إطار تعاوني وليس تصادمي. وعليه، فإننا نساند الدور المحوري الذي يؤديه مجلس حقوق الإنسان في مجال تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الدولي. وندعو الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان إلى تجنب توجيه الانتقادات لقرارات المجلس، في إطار من الاحترام المتبادل لتوازن السلطات الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة، والذي نرى ضرورة احترامه فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو فيما يتصل بعلاقة الأمانة العامة بهذه الأجهزة الرئيسية.

وفي نفس الوقت، فإننا نرحب بالدور الرئيسي الذي يضطلع به الأمين العام في دعم مبادرات الحوار بين الحضارات والأديان والثقافات، وخاصة دوره في التصدي لحملات تشويه المعتقدات الدينية والثقافية للشعوب، وللحملات الشرسة التي يتعرض لها الإسلام والمسلمون في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك الربط بين الإسلام والإرهاب، والتعرض بالإساءة للأنبياء والرسل.

إن إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته يكتسب أهمية خاصة لدى جميع الدول الأعضاء بالمنظمة. ورغم أن تقارير الميسرين قد خلصت، حسب ما ورد في تقرير الأمين

وفي عهد الحكومة الحالية، انخفض عدد عمليات الاختطاف في البلد من ١٧٠٩ قبل خمس سنوات إلى ٢٨٢ في العام الماضي. وانخفضت الهجمات الإرهابية ضد البنية التحتية بنسبة تتراوح من ٧٠ إلى ١٠٠ في المائة خلال نفس الفترة.

وكما قال الرئيس أوربي خلال المناقشة العامة (انظر A/62/PV.8)، فإن كولومبيا تمكنت، بطريقة شفافة وفي ظل احترام الحريات وحقوق الإنسان، من تخفيض عدد الإرهابيين الذين يمولهم الاتجار بالمخدرات من ٦٠٠٠٠ إلى ١١٠٠٠ خلال الأعوام الخمسة الماضية. وتقدم الحكومة الكولومبية كل الضمانات لأعضاء المنظمات الإرهابية الذين يرغبون في التخلي عن أعمال العنف واستئناف أعمالهم المدنية من القيام بذلك في إطار يوفر الحقيقة والعدالة والإنصاف للضحايا. وفي ذلك الإطار، تم تسريح ٤٦٠٠٠ عضو في المنظمات المختلفة.

والفضل في عودة الثقة أيضا إلى البلد وإحراز مكاسب اجتماعية هامة يعود إلى سياسة الأمن الديمقراطي. وذلك سيجتهد المجال لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القطاع الاجتماعي قبل عام ٢٠١٥. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، انخفضت نسبة البطالة من ٢٠ في المائة إلى حوالي ١٠ في المائة. ونأمل أن تنخفض قريبا إلى ما دون ١٠ في المائة. وارتفع عدد الأطفال الذين يستفيدون من برنامجنا للتغذية من ٣,٧ مليون طفل إلى ٩ ملايين طفل. ويحدونا الأمل في أن تتمكن من الوصول إلى ١٢ مليون طفل خلال السنوات الثلاث القادمة. ونأمل في تحقيق تغطية كاملة في التعليم الأساسي والرعاية الصحية قبل عام ٢٠١٠. كما نأمل في ضمان أن الفقر، الذي كان يعاني منه قرابة ٦٠ في المائة من السكان عام ٢٠٠٢، لن تتجاوز نسبته ٣٥ في المائة بحلول نهاية العقد.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز دعمها للبلدان للقضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامين.

مرت سبعة أعوام منذ أن تعهد رؤساء دولنا أو حكوماتنا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من إحراز تقدم نحو بلوغ تلك الأهداف، فإننا نشعر بالقلق لأن عددا كبيرا من البلدان ما زال بعيدا عن تحقيق ذلك الإنجاز.

وما زالت القارة الأفريقية تواجه تحديات خطيرة في إحراز تقدم مستدام يمكنها من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني الذي تم تحديده في عام ٢٠٠٠. ونحن نقر بأهمية الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما في معالجة أولويات البلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها.

وفي مجال التعاون الدولي، يتعين على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وعليها أن تكفل الوصول الواسع والمنصف إلى الأسواق الدولية. وبلدي يطالب بالإدماج المستمر والفعال لطرائق تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامج المنظمة وأنشطتها.

وما زال الإرهاب يمثل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. وكولومبيا ترفض الإرهاب بجميع أشكاله وتؤيد المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة تلك الآفة. ونحن جميعا ملتزمون بمكافحة الإرهاب. ويود وفدي أن يبرز التقدم الذي أحرز منذ اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ويناشد جميع الدول الأعضاء أن تنفذ تلك الأداة بالكامل وأن تعزز التعاون والتنسيق الدوليين الراميين إلى القضاء على ذلك التهديد.

إن السياسة الأمنية الديمقراطية لحكومة الرئيس أوربي مكنتنا من إعادة القانون والنظام ومؤسسات سيادة القانون في جميع المناطق في البلد. ومنذ عام ٢٠٠٢، انخفض معدل جرائم القتل بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة. وبالمثل،

علاوة على ذلك، فنحن نحرز تقدماً في بناء شبكات نقل عام في تسع من مدننا، وكذلك في إنتاج أنواع الوقود الإحيائي بما يتماشى مع سياسة الأمن الغذائي والبيئي. كما نجحنا في زيادة عدد المركبات التي تعمل محرّكاتها بالغاز من ٣٧ ٠٠٠ مركبة إلى حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ مركبة.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أؤكد من جديد دعمنا للأمين العام وجهوده الحثيثة في التصدي للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة. ونظراً لتفانيه في تحقيق أهداف المنظمة والتزامه بها، فإننا على ثقة تامة بأننا سنوفر له الدعم على هذا الطريق، بغية إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف المرسومة.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية):
أتكلم اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان تركيا وأكرواتيا، البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/62/1). وأغتني هذه الفرصة لأتناول بعض المواضيع الرئيسية الواردة في التقرير، وكذلك لأتشاطر مع الجمعية العامة آراء الاتحاد الأوروبي حول التحديات الرئيسية التي ستواجهنا. وتوخياً للفعالية وتوفيراً للوقت، سأوجز ببيان الشفوي اليوم. وقد تم بالفعل توزيع النص الكامل لملاحظاتي في القاعة.

أسمحوا لي أن أبدأ بالمسألة الهامة، أي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي عام ٢٠٠٧، نجد أنفسنا في منتصف الطريق نحو المقصد النهائي وهو تحقيق تلك الأهداف، حيث تتفاوت مستويات ما تم تنفيذه منها حتى اليوم. وكما قال الأمين العام، أصبحت الأهداف الإطار المشترك للتنمية. ومن دواعي سرورنا أن تقرير هذا العام

ولتحقيق ذلك الهدف، يجب أن تتسم الأنشطة العملية للمنظمة بقدر أكبر من الاتساق. ويكتسي التنسيق مع الحكومات والسلطات الوطنية أهمية في ذلك الصدد من أجل تعزيز الجهود الفعالة والناجعة التي تبذلها الأمم المتحدة الأمم المتحدة في الميدان.

ونقرّ بالدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في مجال المساعدة الإنسانية. ويجب أن تُعالج المسائل المتعلقة بهذا المجال عن طريق تبني نهج شامل في إطار مبادئ الموضوعية والحياد والإنسانية. ولا بد للمساعدات الإنسانية أن تسهم في تعزيز القدرات المحلية، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي للسكان المتضررين وتطوير الهياكل التي تتيح الانتقال من مرحلة تلقي المساعدات الطارئة إلى التنمية.

وكان واضحاً من مناقشة الجمعية العامة أن الدول الأعضاء تولي اهتماماً كبيراً لمسألة تغير المناخ. وتتفق مع الأمين العام في أن المنظمة تتمتع بمكانة متميزة تؤهلها لاتخاذ تدابير تُسهم في التخفيف من تلك الظاهرة والتكيف معها. ويجب أن نستفيد من الإرادة السياسية المتوفرة حالياً من أجل إعطاء زخم للاتفاقات بشأن مرحلة ما بعد كيوتو على أساس نظام عادل ومنصف يقوم على المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة، وكذلك من أجل التزام أكبر من جانب البلدان الصناعية للحد من انبعاثاتها من غازات الدفيئة.

وكولومبيا، كونها بلدا يزخر بالتنوع البيولوجي، تضطلع بدور هام في الجهود المبذولة لمعالجة الاحترار الحراري. وحكومة كولومبيا، عن طريق برنامج الغابات الذي وضعته لتقوم الأسر بتنفيذه، سوف تقدم قريبا الدعم لحوالي ٨٠ ٠٠٠ أسرة ملتزمة باستعادة الغابات المطيرة وحمايتها والقضاء على المحاصيل غير المشروعة. ونتوقع دعماً واسعاً للبرنامج من المجتمع الدولي.

معتزفاً به على نطاق واسع في ذلك المجال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوصل إلى نتائج متوازنة في جولة الدوحة سيكفل استفادة جميع البلدان. ويتعين على البلدان النامية نفسها أن تضمن مستويات عالية من الإدارة وأن تبني استراتيجيات إنمائية طموحة وأن تعزز بيئات مؤاتية لنمو اقتصادي لصالح الفقراء حتى يتسنى للقطاع الخاص أن يزدهر. ونواصل دعم الالتزامات القوية والشاملة التي قطعتها البلدان الأفريقية على نفسها في ذلك المجال، عن طريق الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

وما فتئ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل بلاء عالمياً يتعين مكافحته على جميع الأصعدة عن طريق زيادة الوقاية والرعاية والعلاج، ولا سيما في ما يتعلق بالعواقب المضادة. وفي ذلك الصدد أيضاً، من المهم وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة تقودها البلدان وتقوم على مبدأ العناصر الثلاثة. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الوصم والتمييز، وحماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المجموعات الضعيفة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ولا سيما صحة النساء والشباب وحقوقهم، وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

وكما يورد الأمين العام بجلاء في تقريره، ما زالت أفريقيا بحاجة إلى اهتمام خاص لأنها تتعثر خلف المناطق النامية الأخرى في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، يعمل الاتحاد الأوروبي مع شركائه الأفارقة لإقامة شراكة استراتيجية مشتركة شاملة لاعتمادها في اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي سيعقد في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر.

وتتمثل أولوية أخرى للاتحاد الأوروبي في مكافحة تغير المناخ. ويشيد الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام

يتضمن إطاراً منقحاً لرصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك تماشياً مع إقرار تلك الأهداف في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه القوي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسيواصل دعمه للبلدان النامية في تنفيذ استراتيجياتها للتنمية الوطنية عن طريق القيام بأعمال تتعلق بحجم المساعدات وفعاليتها، بما في ذلك تخفيف الديون، وبأعمال تتعلق بالتجارة، وعن طريق الهيئات الدولية. وينبغي اتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف على جميع المستويات، مع اتباع نهج متكامل يعزز الفعالية ويحد من الازدواجية والمنافسة غير الضرورية، ومراعاة أن التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ومتعاضدة.

وانطلاقاً من مبدأ تقاسم المسؤولية والشراكة، اتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات فعالة ليفي بالتزاماته كمانح. وتجاوز الاتحاد، بصورة جماعية، هدف المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٦ البالغ ٠,٣٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، الذي تم تحديده في عام ٢٠٠٥ قبل انعقاد اجتماع القمة العالمي. وعلاوة على ذلك، وضع الاتحاد أهدافاً طموحة جديدة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، بما في ذلك مستويات جديدة لأفريقيا. ويوفر الاتحاد حالياً ٥٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية عالمياً، وهو ملتزم ببلوغ هدف ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وسنواصل بذل الجهود لتحقيق الأهداف في الأوقات المحددة أو قبل ذلك، وندعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

ومع ذلك، فإن زيادة المساعدات ليست الحل الشافي. ويكتسي ضمان مساعدات ذات فعالية أكبر نفس أهمية زيادة حجم تلك المساعدات. ومن دواعي سرورنا أن إعلان باريس المعني بفعالية المساعدة أصبح معياراً قياسياً

عاجلة، وجعلت من نفسها قدوة. ولهذا، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتخفيض انبعاثاته، وبأن يصبح اقتصادا عالي الكفاءة من حيث الطاقة، وينخفض فيه معدل الكربون.

ويتعين إدماج استراتيجيات التكيف والتخفيف إدماجا تاما في استراتيجيات القضاء على الفقر، حتى يتسنى بلوغ أهداف التنمية المستدامة وغايات التخطيط الإنمائي والميزنة في كل منظومة الأمم المتحدة، وبطريقة متناسقة يعزز بعضها البعض الآخر.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مسألة السلام والأمن. والاتحاد الأوروبي يشاطر الأمين العام رأيه بشأن أهمية التسوية السلمية للمنازعات وتعزيز الإجراءات الوقائية اللازمة ردا على التهديدات. كما أنه يعرب عن تقديره للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى حلول للعديد من الصراعات الجارية.

ويشجع الاتحاد الأوروبي كذلك على إحراز المزيد من التقدم بشأن مسائل مثل إصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج؛ ودور الموارد الطبيعية في الصراعات؛ وسيادة القانون؛ والممارسات الانتخابية؛ وبناء السلام؛ والحكم الديمقراطي؛ وحماية المدنيين وعودة اللاجئين والنازحين؛ والمساعدة الإنسانية والتنمية. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على الصلة التي لا لبس فيها بين التنمية والأمن.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي كذلك أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، وفيما بين تلك العوامل الفاعلة الدولية. وفي هذا الإطار يرحب الاتحاد الأوروبي، بمبادرة الأمين العام لبناء شراكات استراتيجية لتعزيز السلام والأمن، ويسره بشكل خاص توقيع البيان المشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة

لإبرازه - لأول مرة - تغير المناخ كموضوع مستقل ذي أولوية، وكموضوع ذي أهمية قصوى. والواقع أن تغير المناخ يهدد بتقويض الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا، نؤمن إيمانا عميقا بوجوب أن تكون الأمم المتحدة في صميم الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الحوار البناء، ويشجع على النظر في هذه المسائل في جميع المحافل المناسبة، ما دامت هذه الجهود متصلة بعمليات الأمم المتحدة.

وكان الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر معلما بارزا، كما أنه يمثل في المقام الأول جهدا حاسما لإقامة تحالف للتعجيل بإعداد استجابة عالمية إزاء تغير المناخ وبناء زخم دولي للمفاوضات التي ستبدأ في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام في بالي، بغية التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق عالمي وشامل بشأن إطار لما بعد كيوتو في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩.

ويجب أن يأتي الجهد الرئيسي لمكافحة تغير المناخ في المستقبل القريب من البلدان الرئيسية المسؤولة عن الانبعاثات. ويتعين أن تنقيد جميع البلدان المتقدمة النمو بتخفيضات مطلقة ملزمة للانبعاثات. غير أن أعمال هذه البلدان وحدها لن تكون كافية لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. ومما لا غنى عنه أن تبدأ البلدان النامية، ولا سيما الاقتصادات البازغة الرئيسية، في تخفيض نمو انبعاثاتها بأسرع ما يمكن.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية الحيوية منع الاحترار العالمي لما يزيد على درجتين مئويتين فوق المستويات قبل الصناعية. وعلى الرغم من طموح هذا الهدف، فإنه معقول من الناحية التقنية ويمكن من الناحية الاقتصادية، إذا ما اتخذت البلدان الرئيسية المسؤولة عن الانبعاثات إجراءات

وتنفيذها وزيادة تعزيزها. ولهذا، أعرب الاتحاد في أحيان كثيرة عن خيبة أمله لانعدام التقدم في هذا الميدان.

ومع ذلك، حدث عدد من التطورات الهامة في السنة الماضية، كما أوضح الأمين العام بحق في تقريره. وكان من بين هذه التطورات: الروح الإيجابية التي سادت، في نهاية المطاف، في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠؛ والمناقشات البناءة والمنظمة والموضوعية التي دارت في الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام؛ وبدء عملية لوضع معاهدة للالتجار بالأسلحة؛ وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة غير المشروعة (A/62/163). ويناشد الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء جميعها تعزيز تلك التطورات الإيجابية، وإن كانت متواضعة، بغية تنشيط جدول الأعمال الدولي لترع السلاح. والاتحاد الأوروبي إذ يأسف بصفة خاصة لأنه لم يتسن التغلب على الجمود الحاصل في مؤتمر نزع السلاح هذا العام، فإنه يحث مؤتمر نزع السلاح على استئناف دوره التفاوضي في أوائل عام ٢٠٠٨.

ويتشاطر الاتحاد الأوروبي رغبة المنظمة في التوصل إلى حل تفاوضي للمسألتين اللتين أثارهما البرنامج النووي لكل من إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي استمرار التزامه بالصفقة الشاملة المقترحة على إيران في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والمرفقة بقرار مجلس الأمن ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وأعادت تلك الصفقة، ضمن عناصر عديدة، تأكيد حق إيران في تطوير الطاقة النووية وفقا لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأعربت عن الدعم النشط لبناء مفاعلات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية بالمياه الخفيفة، باستخدام أحدث التكنولوجيات.

والاتحاد الأوروبي في ميدان إدارة الأزمات، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وقد أنشئت لجنة بناء السلام لعلاج فجوة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالة البلدان الخارجة من الصراعات. وأسهم صرح الأمم المتحدة لبناء السلام، في العام الأول من عمله، في إيجاد استجابة دولية شاملة لاحتياجات البلدان قيد نظره. ودعم الاتحاد الأوروبي بنشاط أعمال لجنة بناء السلام في السنة الأولى من عملها، وسيواصل هذا الدعم انطلاقا من تجربته الطويلة وموارده وإسهاماته على الصعيد العالمي.

ويدعم الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة بوصفها المحفل العالمي الوحيد بحق لمكافحة الإرهاب، ويسلم بأن المنظمة تضطلع بدور أساسي في تعبئة المجتمع الدولي لمكافحة هذا التهديد. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠) كان إنجازا هاما. ويجب أن تكفل التنفيذ الكامل لتلك الاستراتيجية، بما في ذلك عن طريق التوصل بأسرع ما يمكن إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ولذلك، يتعاون الاتحاد الأوروبي بنشاط مع فرقة العمل لتنفيذ مكافحة الإرهاب التابعة للأمين العام، ويؤيد بقوة زيادة تعزيزها.

وفيما يتعلق بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، يشيد الاتحاد الأوروبي بالأمين العام لالتزامه، ويكرر الإعراب عن تأييده للإصلاحات المقترحة في هذا المجال، فضلا عن تأييده للقرار ٢٥٧/٦١ الذي نص على إنشاء مكتب لشؤون نزع السلاح برئاسة ممثل سام على مستوى وكيل الأمين العام.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتقيد بالمعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف لترع السلاح وعدم الانتشار

ويلحق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على تعزيز سيادة القانون وتقويتها على الصعيدين الوطني والدولي ويؤيد المقترحات التي قدمها الأمين العام لهذا الغرض. ويلزم تقديم الدعم للفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة أمانته المنشأتين حديثاً إذا أريد لهما أن ينجزا وظائفهما المتعلقة بتحسين تدفقات المعلومات والإقلال من أشكال الازدواجية وتحديد الفجوات والنهوض بالتنسيق على نطاق المنظومة. ويدعو الاتحاد الأوروبي الأمين العام والدول الأعضاء إلى تقديم كل المساعدات الضرورية لضمان أداء الفريق والوحدة لوظائفهما الهامة على نحو ملائم.

ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضاً على التزامه بوضع حد للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي، ويقدم دعمه الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ولأنشطتها. وكذلك يعلق الاتحاد أهمية كبيرة على دعم الأمم المتحدة للمحكمة. لذلك ندعو للتصديق العالمي على نظام روما الأساسي ونؤكد أهمية تعاون الدول الأطراف والدول غير الأطراف مع المحكمة، سواء بصفة عامة أو على وجه التحديد فيما يتعلق بتنفيذ أوامر القبض.

ويعرب الاتحاد الأوروبي أيضاً عن التزامه بدفع عجلة خطة الإصلاح في المجال الإنساني، وذلك بجملة طرق منها إعداد قدرات أفضل للتنسيق وزيادة ثبات التمويل. وتحقيقاً لذلك، نعلق أهمية كبيرة على الحد من المخاطر والتهديد لها وقدرات الرد على جميع المستويات، من أجل مواجهة التحديات التي تنشأ عن الكوارث الطبيعية. كما نعلق أهمية كبيرة على بعض تطورات من قبيل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ ونهج المجموعات والشراكات الإنسانية.

وفي الوقت ذاته، يساور الاتحاد الأوروبي القلق بنوع خاص إزاء الحالات الإنسانية والأمنية الراهنة في السودان

وباعتماد مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه الماضي لصفقة بناء المؤسسات (قرار مجلس حقوق الإنسان ١٠/٥)، اتخذنا خطوة كبيرة أخرى نحو توفير السبل والوسائل اللازمة للمنظمة لكي تعالج بفعالية حقوق الإنسان في أعمالها. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تكون كل الظروف اللازمة متوفرة الآن للتنفيذ الفعال الموثوق لولاية المجلس، كما يتوخى قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي، أن يبنثق عن استعراض الولايات الذي بدأ توا في الدورة السادسة لمجلس حقوق الإنسان نظام محسن وأقوى للإجراءات الخاصة.

وإلى جانب الإشادة بمعاهدات حقوق الإنسان الجديدة المذكورة في التقرير، يود الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يشيد باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٦١/٢٩٥).

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بالعمل الذي يقوم به حتى الآن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح، والذي يؤديه كل من الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح واليونيسيف. كذلك يسهم اعتماد مبادئ والتزامات باريس في وقت سابق من هذا العام واستعراض تقرير غراسا ماشيل الذي يجري كل عشر سنوات أيضاً في تسليط الضوء على هذه المسألة الهامة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي على التزامه بالمبادئ والحقوق الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويتطلع إلى الاحتفالات بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان في عام ٢٠٠٨. ونرى أن نحتفل بهذه الذكرى بإعمال حقوق الإنسان وتعميمها في أعمال المنظمة، بما في ذلك على المستوى الميداني، والاعتماد على العمل القيم الذي تقوم به المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومفوضيتها.

المواضيعية بشأن مسائل ذات الأهمية الخاصة للأعضاء، ويرحب بالمشاورات التي جرت بشأن هذا الموضوع، وشاركت فيها الدول الأعضاء مشاركة نشطة وأدت إلى اتخاذ القرار ٢٩٢/٦١، الذي يحتمل أن يؤثر تأثيرا كبيرا على كيفية أداء الجمعية العامة، والأمم المتحدة بصفة عامة، لأعمالها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، على النحو المبين في القرار ٢٥٦/٦١، ويتطلع إلى اكتمال إنشاء إدارة الدعم الميداني، بما في ذلك تعيين وكيل للأمين العام.

وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بالمشاورات غير الرسمية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة التي نظم إحراؤها خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ويتفق الاتحاد مع الأمين العام في وجوب أن يتحول "توحيد الأداء" (A/62/1، الفقرة ٥) إلى حقيقة واقعة. وانطلاقا من التزام الاتحاد الأوروبي التقليدي بالنهوض بحقوق المرأة، واقتناعه بأنه ينبغي تعميم المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الأنشطة الرئيسية وتبسيط هيكل الأمم المتحدة في هذا المجال بشكل عاجل، فهو يصر على إنشاء كيان جنساني على مستوى وكيل الأمين العام. إضافة على ذلك، نود أن نؤكد مجددا استعدادنا للعمل مع عموم الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، من أجل تعزيز الإدارة البيئية الدولية والارتقاء ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحويله إلى منظمة للأمم المتحدة لشؤون البيئة.

وعلى وجه العموم، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى متابعة هذه العملية على نحو شامل ومتسم بالشفافية خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة ويتوقع أن تجمع الدول الأعضاء صفوفها بهدف تعزيز الاتساق العام والفعالية داخل نطاق الأمم المتحدة.

والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وسري لانكا، وسيدعم جميع الجهود الرامية إلى منع العنف القائم على نوع الجنس وإدانتها، وتعزيز الحماية والمساعدة المقدمة للاجئين والمشردين داخليا، وكفالة سبل وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان ودون عائق إلى الأشخاص المحتاجين إليهم. ويجب لذلك أن نواصل بذل جهودنا الجماعية لتحسين فعالية الاستجابة الإنسانية.

وفيما يتعلق تحديدا بالحالة في دارفور، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في تنفيذ البيان المشترك المتعلق بتيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور، الذي وقع عليه في آذار/مارس ٢٠٠٧.

أما فيما يتعلق بمسألة إصلاح الأمم المتحدة، فنرحب بالتقدم المحرز في إصلاح الإدارة، بإنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وتعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي أيضا إلى الإصلاحات القادمة في مجالات إقامة العدل وتكنولوجيا المعلومات الاتصالات والمشتريات.

وإذا أردنا إصلاحا فعليا للمنظمة، فيجب ألا ننسى أكبر أصولها، وهو الموظفون، وإصلاح الموارد البشرية الذي يمكن أن يبني هيئة موظفين متنوعة حقاً وخفيفة الحركة ومتعددة الوظائف وقابلة للمساءلة.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي بضمان توفير الموارد الكافية للأمم المتحدة مع التقيد بمبدأنا القديم المتمثل في انضباط الميزانية؛ ولذلك سوف نسعى لإقرار ميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تمكن الأمم المتحدة من تحقيق نتائج ذات بال في جميع أنشطتها ضمن الحدود المعقولة.

علاوة على ذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بالعمل الذي تم في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة بغرض تنشيط الجمعية، وتحديدًا من خلال المناقشات

الأشخاص الذين يتمتعون بإمكانيات مياه الشرب آخذ في الارتفاع بما يتجاوز ١٠ ملايين سنوياً في أفريقيا وحدها. وهناك المزيد من الأطفال الذي يحصلون على التعليم، وقد بلغت نسبة الملحقين بالمدارس الابتدائية في العالم ٨٨ في المائة في عام ٢٠٠٥، وفرص الوصول إلى التعليم تتساوى للبنات والأولاد بصورة متزايدة. ومعدلات وفيات الأطفال في انخفاض، ويتراجع الفقر.

وبينما لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لعكس مسار انتشار مرض الإيدز ومساعدة أيتامه، فقد بدأنا عملاً عظيماً. ومن جانبنا، أطلقت الولايات المتحدة خطة الرئيس للطوارئ لتقديم المساعدات العوئية. واليوم، تقدم الولايات المتحدة ٢٥ في المائة من المساعدة الكلية المقدمة لمكافحة مرض الإيدز في العالم.

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره،

”إن إحراز تقدم سريع وكبير النطاق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر ممكن حين يجري الجمع بين القيادة الحكومية القوية والسياسات الرشيدة والاستراتيجيات العملية لزيادة الاستثمارات العامة، والدعم المالي والتقني الوافي من المجتمع الدولي“ (A/62/1، الفقرة ١٧).

ونحن نتجاوب بتقديم برامج للمساعدة تعالج العديد من الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً. فعلى سبيل المثال، نعمل من خلال هيئة تحدي الألفية على الحد من الفقر عن طريق النمو، ووقعنا عهداً مع ١٤ بلداً بقيمة ٤,٥ بليون دولار. وفضلاً عن ذلك، تتواصل المناقشات مع الكثير من الدول الأخرى.

ومن الواضح أنه قد أحرز تقدم كبير، حتى وإن كان هناك الكثير الذي يتعين عمله من الآن وحتى عام ٢٠١٥. وما زلنا متفائلين. وأقتبس من وزير خارجية الولايات

ويتفق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام في أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تؤدي وظيفتها على النحو الواجب إلا في وجود شركاء. لذلك يرحب الاتحاد بالتقدم المحرز في تكوين شراكات مع الجهات المستفيدة على الصعيد العالمي. ومن شأن تعزيز العلاقة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وتحسين الصلات مع البرلمانات الوطنية أن يساعد الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها.

وأخيراً، يود الاتحاد الأوروبي أن يثني على الأمين العام وجميع مساعديه لتفانيهم في العمل ويرجو للسيد بان كي - مون كل التوفيق طوال مدة ولايته. واسمحوا لي كذلك أن أهنيئ الرئيسة السابقة للجمعية العامة، السيدة هيا راشد آل خليفة، على جهودها التي لم تعرف الكلل طوال مدة ولايتها.

السيد هاغن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالانكليزية): عندما احتضنت الولايات المتحدة إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) في هذه القاعة في عام ٢٠٠٠، كان ذلك بأمل كبير وتصميم من جانبها بشأن المستقبل. وكنا نرجو أن نرفع مستوى معيشة جميع الناس وأن نعمل معاً على إزالة النوائب الكبرى التي ابتليت بها البشرية، ومنها الفقر والمرض، وبصفة خاصة تفشي الإيدز، ووفاة الأطفال وسوء التغذية المزمن. والتزمت حكومتنا كحكومات كثيرة غيرها بالتوفيق بين استراتيجياتها الإنمائية الوطنية للمساعدة الإنمائية وبين أهداف إعلان الألفية وجدوله الزمني الطموح.

ومع أن من الواضح أنه ما زال هناك الكثير الذي يلزم عمله، يمكننا أن نشعر بالفخر للتقدم الذي أحرزناه، والذي نوه به تقرير الأمين العام (A/62/1). فعدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم آخذ في الانخفاض. والواقع أن النسبة العالمية هبطت من الثلث تقريباً إلى ما دون الخمس بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤. وعدد

وفي هذا الإطار، فلن تصبح الأهداف الإنمائية للألفية والاستراتيجيات الإنمائية المرتبطة بها واقعا وأمرًا مستدامًا إلا عندما ترتبط بالنمو الاقتصادي المتواصل وزيادة ملكية البلد وقدرته. دعونا نحقق تلك الأهداف، ونجعلها علامتنا البارزة في هذه الألفية الفتية.

السيد هانسون (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية):
التقرير السنوي (A/62/1) الذي قدمه الأمين العام بان كي - مون عن عمل المنظمة هو استعراض ممتاز للإنجازات التي تحققت خلال العام الماضي، وكذلك للتحديات المعقدة التي تواجهنا. ويساعدنا التقرير على مواصلة التركيز على المسائل الرئيسية - الحاجة إلى الحكم الرشيد والمساءلة، وكلاهما في إطار المنظمة وكذلك في الدول الأعضاء.

ونشكر رئيس الجمعية العامة على مبادرته لجعل تغير المناخ موضوعاً رئيسياً للمناقشة العامة خلال هذه الدورة للجمعية. ونود أن نشكر كذلك الأمين العام على تنظيمه للحدث الرفيع المستوى يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، الذي كان له دوره الهام في توطيد توافق الآراء العالمي بشأن الحاجة إلى العمل. ويوفر بروتوكول كيوتو الأساس لمواصلة العمل الفعال لتخفيض انبعاثات الغازات. وينبغي للمشاركين في الاجتماع المزمع عقده في بالي في شهر كانون الأول/ديسمبر أن يقرروا البدء في عملية تؤدي إلى إبرام اتفاق شامل بشأن المناخ لما بعد عام ٢٠١٢.

وظاهرة الاحترار العالمي باتت تدمر حياة الملايين. وستبقى كيفية معالجة هذه المسألة اختباراً للالتزامنا بقيم الأمم المتحدة. وأفقر البلدان النامية - الأقل مسؤولية عن التسبب في تغير المناخ - هي أكثر المتضررين منه. وعلينا أن نركز على احتياجاتها في الجهود المشتركة التي نبذلها للتصدي لهذا الخطر العالمي. ولذا، ينبغي أن يكون التكيف مع تغير

المتحدة السابق باول، "التفاؤل الدائم يضاعف القوة". وبهذه الروح، أيدنا دعوة رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون الأخيرة إلى العمل.

وباستعراض عمل الأمانة العامة الوارد في التقرير المعروض علينا، تود الولايات المتحدة أن تؤكد على ضرورة استمرار التركيز على الأهداف العالمية، وليس على كل هدف لكل بلد. ويجادل التقرير جاهدًا تقييم شكل عملنا وأبعاده. ومع ذلك، فإنه يستعمل مؤشرات أداء لكل بلد ولجميع البلدان الأعضاء التي لم تصادق عليها. وبذلك، توسعت الأهداف وأعيد تعريفها بدون التشاور مع الدول الأعضاء. وبينما يجادل التقرير التقدم المحرز فإنه يميل إلى إبراز الفشل، لكنه يقيس ذلك بمؤشرات ليست من مؤشراتنا.

وتحقق المساعدات الإنمائية أكبر المنفعة عندما تدعم خطة تملكها الدولة المتلقية لها ومواطنوها. وبالرغم من أننا جميعاً نسعى جاهدين إلى العدالة والفرص والنمو، فإن للدول أولوياتها واحتياجاتها ونظمها المختلفة. ففي أحسن الحالات، تكون مساعدات المانحين للبلدان المتلقية لها حافزاً وأساساً لمساعدة الذات.

وفي إعلان الألفية، طلبنا إلى الأمين العام، أن يصدر تقارير دورية لتنظر فيها الجمعية العامة كأساس للمزيد من العمل. ولم نطلب وضع أهداف عددية ومن ثم نزيد عليها، أو اختيار مؤشرات جديدة للحكم علينا. وليس هناك شك في أننا لم نحقق بعد تطوراتنا، بالرغم من بذل كل ما بوسعنا للوفاء بالتزاماتنا. غير أن وضع تعريفات جديدة أو التوسع في نطاق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها مسبقاً لن يساعدنا في المحافظة على توافق الآراء. دعونا نركز على ما اتفقنا على تحقيقه وعلى تحديد التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تم التأكيد عليها هنا في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

إن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن. وهذه مهمة معقدة ومتعددة الأبعاد. ونحن نؤيد بقوة قيام الأمم المتحدة بتكثيف عملها في مجال منع نشوب الصراعات. وهذا في الواقع يتماشى مع النهج الكلي الذي نطبقه في عملنا بصورة متزايدة. وكما يقال في أحيان كثيرة في هذه القاعة، لا يوجد أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن.

وبوجود ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص في الميدان، تزايدت أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام بصورة سريعة. وبدأ الهيكل الجديد لحفظ السلام يثبت أهميته بالنسبة لعمليات بناء السلام. وستواصل آيسلندا المساهمة في صندوق بناء السلام.

ويتعرض الملايين من الناس لاعتداءات على أمنهم الشخصي، بما في ذلك من خلال الإرهاب. ونرحب باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠)، التي ستشكل خطة عمل هامة في معركتنا ضد الإرهاب. والأمر متروك لنا الآن، نحن الدول الأعضاء، لتنفيذها. وينبغي لتلك الشراكة الناجحة أن تكون حافزا لنا كي نستكمل إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

وآيسلندا كدولة جزرية صغيرة لا تتوفر على جيش خاص بها، فإنها تشعر بالقلق إزاء الحالة الراهنة في مجال نزع السلاح، فعلى الرغم من الجهود المستمرة التي بذلتها غالبية الدول الأعضاء على مدى سنوات عديدة، لم يُحرز فيه سوى تقدم ضئيل، بعضه خارج إطار الأمم المتحدة. وتشكل إخفاقاتنا في ذلك المجال تهديدا للسلم والأمن. وقد آن الأوان لكي نحدد جهودنا. وعلى المجتمع الدولي أن يستجيب بصورة جماعية وحازمة، في إطار الأمم المتحدة، لصون السلم والأمن الدوليين. وإبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة سيشكل إنجازا كبيرا بكل تأكيد.

المناخ جزءا لا يتجزأ من جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد شددت وزيرة خارجية آيسلندا على مسائل التنمية في البيان الذي أدلت به في المناقشة العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر (انظر A/62/PV.11). وأكدت من جديد التزام آيسلندا القوي بالأهداف الإنمائية للألفية وشددت على أهمية تمكين المرأة.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية تقوم بدور حيوي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد تضاعفت مساعداتنا لأغراض التنمية خلال السنوات الأربع الماضية، ونهدف إلى أن نكون من بين أكبر المانحين في أسرع وقت.

وزيادة فعالية المساعدة أساسية أيضا بالنسبة لنتائج التنمية. ونؤيد متابعة التقرير (A/62/583) للفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الذي سيجعل المنظمة أكثر فعالية في تحقيق نتائج على الأرض.

ونؤيد كذلك توصيات الفريق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وينبغي معالجة تعميم المنظور الجنساني بمنهجية أكثر انتظاما. ونؤيد إنشاء كيان جديد يعني بالمسائل الجنسانية ومنصب جديد بدرجة وكيل الأمين العام لتعزيز أداء الأمم المتحدة في مجال العمل هذا. ويجب البناء على العمل الرائع الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في إطار هذين الهيكلين الجديدين.

وبخصوص مسألة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، تشاطر آيسلندا بصورة كاملة الآراء التي عبر عنها الأمين العام في تقريره. ونرى أن مكافحة الإيدز ينبغي أن تبقى أولوية وأن تصبح الأمم المتحدة مكان عمل نموذجيا بخصوص هذه المسألة. لقد أصبحت الحاجة إلى تجاوب مستدام على المدى البعيد أوضح مما كانت عليه من قبل.

نشوب الصراعات تولى الأولوية للأساليب السياسية والدبلوماسية. ونؤيد رأي الأمين العام بشأن ضرورة تنشيط جدول الأعمال المتعلق بترع السلاح استناداً إلى جهود جماعية منسقة يجب أن تضطلع الأمم المتحدة فيها بدور أكثر فعالية. كما نؤيد رأيه بشأن ضرورة حل المشاكل في ذلك المجال من خلال الوسائل السلمية دون سواها وعلى أساس الصلة بين عمليتي نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. ومن بين ما حدده من أولويات للأمم المتحدة، الجهد الرامي إلى منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي كيانات من غير الدول. ونؤيد المهمة ذات الأولوية التي حددها الأمين العام للمنظمة المتمثلة في تعزيز قدرتها على منع نشوب الصراعات من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف. ومما سيساعد على بلوغ تلك الأهداف تعزيز منظومة الأمم المتحدة برمتها، من خلال مواءمتها للواقع العالمي استناداً إلى أوسع نطاق ممكن للاتفاق بين الدول الأعضاء وعلى أساس الطابع المشترك بين الدول الذي تتسم به الأمم المتحدة.

ويرحب الوفد الروسي بعزم الأمين العام على الدفاع عن مبدأ سيادة القانون في الشؤون الدولية. ونلاحظ دعوته إلى إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاقات تاريخية في إطار المفهوم الذي تبلور مؤخراً المتمثل في المسؤولية عن الحماية. وذلك المفهوم لا يزال في شكله الأولي ولا يتوفر بعد على أساس سياسي أو قانوني عالمي. وقد أسندت القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ إلى الجمعية العامة مواصلة النظر في تلك القضية، مع مراعاة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولدى وضع مفهوم مفصل وموضوعي، ينبغي أن نستند في جهودنا إلى أنه ليس هناك بديل عن كفالة نهج متأن وغير قائم على المواجهة، يراعي مصالح المجتمع الدولي برمته ويقوم على المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي.

وحماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية هي أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى ما أحرزه المجتمع الدولي من تقدم كبير في النهوض بمعايير وآليات حقوق الإنسان. وترحب أيسلندا بذلك التطور. وكان إنشاء مجلس حقوق الإنسان حدثاً هاماً. وينبغي مواصلة العمل على تعزيزه.

ويتسم معظم عملنا في هذه المؤسسة بالترابط، ومن الواضح أن الفقر وعدم المساواة وانعدام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يجعل ممارسة الحقوق السياسية والمدنية صعبة. وها نحن الآن على مشارف منتصف الفترة الزمنية المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعمّا قريب سيتعين علينا الوفاء بوعدنا. ومن واجب من ينعمون بالرفاه لحسن طالعهم أن يتضامنوا مع الآخرين لإتاحة تلك الحقوق للجميع. والتحديات الأمنية التي نواجهها في هذا القرن جسيمة بحيث لا يمكن التصدي لها إلا بالتضامن مع الآخرين، في إطار هذه المنظمة.

السيد شيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

لقد كان الأمين العام محقاً في إشارته في تقريره (A/62/1) إلى الفكرة القائلة بأنه ما من أحد يمكنه أن يتصدى للمشاكل العالمية المتعددة بمفرده. ولن نتمكن من حل تلك المشاكل بصورة فعالة إلا من خلال جهود جماعية، وبالدرجة الأولى من خلال أكثر الآليات الدولية والمشاركة بين الدول تمثيلاً والتي لديها اختصاص عالمي حقيقي: أي الأمم المتحدة. ومما يجعل هذه المنظمة ضرورية أكثر من ذي قبل ازدياد الرقعة التي تحتلها الصراعات في الشؤون العالمية اتساعاً. ويرتبط هذا الأمر بتفاهم الأزمات الإقليمية، والتهديدات الإرهابية، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجمود في مجال نزع السلاح، واستمرار الفقر والتخلف.

والاتحاد الروسي، كعضو دائم في مجلس الأمن، ينوي مواصلة الإسهام النشط في تنفيذ استراتيجية لمنع

ويعطي التقرير مكانة بارزة لمجلس حقوق الإنسان، الذي نعلق عليه آمالنا لاستعادة الثقة في العمليات الحكومية الدولية المعنية بحماية الحقوق. غير أنه لا يشير إلى دور الجمعية العامة، التي يشكل المجلس هيئة فرعية تابعة لها، أو دور لجنتها الثالثة.

ونوافق على أن ثمة ضرورة لتحسين التمثيل الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني في منتديات الأمم المتحدة. والأهم من ذلك، ينبغي أن نشرك الهياكل غير الحكومية من بلدان الجنوب بصورة أكثر فعالية. وبمحمل القول، فإننا نلاحظ بارتياح التحليل المناسب الذي تضمنه التقرير للأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة، التي تتماشى مع الأهداف التي حددتها القرارات الحكومية الدولية ذات الصلة. غير أننا نلاحظ أن توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة لم يتم بعد إجراء مناقشات حكومية دولية بشأنها، وبالتالي، لا يمكن اعتبارها عملاً توجيهياً مباشراً لما ينبغي أن تفعله المنظمة.

وفي ميدان الشؤون الإنسانية، أدعو إلى الأخذ بنهج حذر تجاه مسألة سلامة العاملين في هذا الميدان ووصولهم إلى المحتاجين للمساعدة، حتى لا يُسيّس عمل الأمم المتحدة في هذا الشأن.

ونلاحظ أيضاً أن التصدي بفعالية لتغير المناخ ينطوي على اتخاذ قرارات متفق عليها ومبررة علمياً، تكون واقعية ومنصفة، ولا تتعدى على حقوق البلدان في التنمية، وذات طابع عالمي فعلاً.

ونعلق أهمية كبيرة على تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإصلاح الأمانة العامة، بما فيها القرارات المتعلقة بتحسين فعالية وشفافية عمل المنظمة في مجالات الشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين. ونتفق مع وجهة نظر

ويجب استكمال الجهود الرامية إلى كفالة أحوال معيشية آمنة للشعوب في كل مكان في العالم بوضع آلية فعالة للسلامة من التدخل غير القانوني في الشؤون الداخلية للدول. ويتعين تنفيذ مفهوم المسؤولية عن الحماية باسم المجتمع الدولي - ولصالحه - على أساس قرارات تتخذ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وعندئذ فقط، سيكون أداة فعالة لضمان سيادة القانون في حالات الأزمة، حين تتعرض للتهديد حقوق وقيم ومصالح ذات أهمية حيوية وتحظى بحماية القانون الدولي.

ويسلط تقرير الأمين العام، عن حق، الضوء على اعتماد الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨) والجهود الرامية إلى وضع آليات مناسبة ومؤاتية لتنفيذها وبذل جهد متكامل للتصدي للإرهاب واستئصاله. ونؤيد مواصلة التطوير العملي للأولويات الواردة في التقرير بشأن فرقة العمل التابعة للأمانة العامة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ونلاحظ أن استعراض التقرير لأنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب لا يشمل مجلس الأمن، وهذا، بطبيعة الحال، إسقاط.

ونوافق على أن هناك حاجة إلى توسيع نطاق انخراط القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية. ونلاحظ بشكل خاص ازدياد الدعم لمبادرة الاتحاد الروسي في إطار مجموعة الثمانية الرامية إلى تعزيز الشراكات في مجال مكافحة الإرهاب بين الدول وقطاع الأعمال التجارية.

وتعزيز قدرة المنظمة في مجالات حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية ينبغي أن تركز بصورة أساسية على زيادة فعالية التعاون وتقديم المساعدة إلى الدول. وسيمكن ذلك النوع من النهج البناء، القائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من تعزيز التفاعل الناجع بين الدول المهتمة.

الأمين العام المتعلقة بوجود حاجة إلى الإصلاح في هذه المجالات.

ومن المهم بلوغ الطاقات الحقيقية لأنشطة الأمانة العامة، وضمان مستوى أعلى من الاحتراف والفعالية وكفاءة الموظفين، ومساءلة المدراء على جميع المستويات وتحديد مسؤولياتهم أمام الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى زيادات غير مبررة في موارد الميزانية، أو إلى زيادة أعداد الموظفين أو زيادة صفقات تعويض موظفي الأمم المتحدة زيادة غير مبررة. ونتوقع أن تكون مقترحات الإصلاح التي يقدمها الأمين العام متمشية تماما مع الإجراءات المعمول بها، وأن تقدم بتوقيت جيد للجمعية العامة للنظر فيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.